

## فوق الطاوله

فراس القاضي

## مُحررة و(مكترة)!

من ضمن ما طرحه بعض الخبراء الاقتصاديين في سورية في السنوات العشر الأخيرة حلاً ولم يستجب له أحد طبعاً – كحال ما طرح من حلول للزراعة والرياضة والتعليم وكل شيء تقريباً - هو تحرير أسعار السلع، وبغض النظر عن نجاعة هذا الحل أو عدم نجاعته وملاءمته للحالة السورية، فإن تعريفه هو إلغاء القيود الحكومية على سقوف الأسعار وإلغاء تسعير الدولة للمواد والسلع والخدمات، واعتماد مبدأ العرض والطلب، أي ترك الأمور ترتب نفسها بنفسها في الأسواق حتى تستقر.

طبعاً ترفض الحكومات المتعاقبة هذا الحل بشكل قاطع لأسباب عديدة، منها الفوضى التي ستحصل في الأسواق، وعدم مقدرة المواطن على تحملها وتحمل ارتفاع الأسعار الذي قد يكون كبيراً جداً، وغيرها من المشكلات، وتصر على تدخلها للحفاظ على مستوى معين من الأسعار بحيث يستطيع المواطنون بمختلف شرائحهم ومستوياتهم الحصول على احتياجاتهم.

لكن هل فعلاً الأسواق غير محررة؟ وهل الأسعار مضبوطة؟ وهل للتدخل الحكومي أثر واضح أو حتى مجرد أثر؟ لا يحتاج إثبات عكس ادعاء ضبط الأسواق، سوى جولة بسيطة عليها، جولة على أي نوع من أنواعها، فمثلاً، في سوق الكهرياء في منطقة (المرجة)، بإمكان أي أحد إجراء التجربة التالية:

اختر أي قطعة كهربائية (كولر - مروحة - مدفاة كهربائية - مكواة) أو أي قطعة من مستلزمات الطاقة البديلة (إنفتر - لوح طاقة شمسية - مدخرة)، وأبدأ بالأسؤال عن سعر القطعة ذاتها من بداية السوق - الذي يتألف من ثلاثة شوارع - حتى نهاية، وتجهز للصدمة، لأن فرق السعر سيصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف ليرة بالقطع الكبيرة، ولا يقل عن خمسين ألف ليرة بالقطع الصغيرة.

دعنا من السلع الكبيرة التي لربما سيصنفها أحد ما ضمن ما يبيعها في السوق بحدود ٤٢٠٠ ليرة والتاجر يبيع بها ٥٠٠ ليرة أي إن تكلفتها تقارب ٣٧٠٠

سرتى الفروق بين المحل الأول والثاني الذي يبعد عدة أمتار، بل أحياناً يجاوره تماماً.

مثلاً آخر، أسأل عن سعر أي سلعة في مدينة دمشق، وأسأل عنها ذاتها في الضواحي، أيضاً ستجد الفروق مخيفة، وإلحجة تكلفة النقل، مع أن الجميع يعلم أن تكلفة النقل إن قُسمت على وزن أو عدد السلعة، ستكون الزيادة طفيفة جداً، لكن ما يحصل هو أن ارتفاع السعر يجعلك تظن أن تكلفة النقل كاملة تضاف إلى كل قطعة أو كل كيلو.

لنتنقل إلى الخدمات، اتصل بنجار، أو بصاحب محل صيانة غسالات أو بردات أو أدوات إلكترونية، وأسأل كل واحد منهم عن سعر إصلاح القطعة المعطلة، وانظر إلى الفروق التي قد تصل إلى ١٠٠ بالمئة، هذا في حال أوصلت له القطعة المعطلة إلى محل، أما إن طلبت إلى المنزل، فالفروق تزداد وتكثر.

كل ما سبق يحدث بشكل يومي، وتصر الجهات المعنية على الإنكار، وعلى الادعاء أن تدخلها يثبت الأسعار ويحدها، رغم أن عدد ضبوط المخالفات اليومية الهائل التي يجريها مراقبو وزارة التجارة الداخلية، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المتزمنين بالأسعار الحكومية لا يتجاوزون أصابع اليد الواحدة في كل سوق من أسواق المدن والمحافظات والأرياف، وهؤلاء «المتزمو» - على قلتهم - فإن أغلبيتهم هم الذين علموا أن دورية التموين وصلت إلى السوق، فالتزمو بالأسعار ريثما تنتهي مهمتها وتعود أرباحها، ليعودوا إلى أسعارهم الحقيقية.

أما المضحك المبكي، فهو التركيز على نشر ثقافة الشكوى، يتصدى لهؤلاء «الشرييين»، فهل ستتقبله الأربع والعشرين ساعة ليستشكل على باعة منتجات الألبان، والخضرة، واللحوم، ومحال الصيانة، والتكاسي، والخياط، والنجار، والحداد، والكوجي، والأكشاك، والكازيات، ومحال الألبسة، والأحذية، والعصرييات، وروو؟

لذا، على من يطالب بنشر هذه الثقافة أن يمنحنا يوم عطلة إضافية في الأسبوع، وساعتي كهرباء إضافيتين لشحن الخليوي، وصدور أكبر تسع لزرعة لم يسمح مثلها في التاريخ.



## تصريح وزير التجارة الداخلية عن تكلفة ربطة الخبز هل هو «مبته» أو نية لرفع سعرها؟ مصدر في التموين لـ«الوطن»: لا دراسة لتعديل سعر ربطة الخبز وأي حديث عن رفع سعرها عار عن الصدة جملة وتفصيلاً



### عربش لـ«الوطن»: حساب التكلفة مع الفساد وسعر الصرف بالسوق السوداء

الاصلاح بصحابة دمشق الدكتور شفيق عربش كيف تم تحديد تكلفة المعنن أو المخدول في السوق المركزي أو المتداول في السوق الموادي، موضحاً أن تكاليف كل أنواع السلع يتم الحديث عنها بشكل دائم فلهذا لا يتم التطرق للتكاليف التي يحتاجها العاملون في الدولة.

وختم بالقول: إن سورية أصبحت اليوم أعلى بلد بأسعار الجول بين المناطق وأقل رواتب في المنطقة ولا يمكن أن نقارن رواتب الموظف في سورية مع رواتب الموظفين في دول المنطقة، لأن أهم الحكومة اليوم تحصلها لأموال أكبر فإنه وفق منظورها يعتبر هذا الأمر نجحاً يوجب لها.

وأضاف: هل حديث الوزير عن تكلفة الربطة من أجل تحميل المواطن المزيد من «المبته» في حجم الدعم المقدم أو هو عبارة عن تهديد لرفع سعر ربطة الخبز؟

وبين في تصريح لـ«الوطن»، بأنه يحتمس من ضمن تكاليف ربطة الخبز أجور العمال وأجور النقل وتشم الفساد وسعر صرف الدولار ليس بالسعر المعنن بل بالسعر المركزي إنما بالسعر المتداول في السوق

وأن وزير ربطة الخبز ١١٠٠ غرام لكن وزير الحقيقي لا يتجاوز ١٠٠٠ غرام ووفق حساباتي فإن كل ٢ كيلو ونصف طحين ينتج عنهم ٣ كيلو غرامات خبز وفي حال تم تحديد الفساد الحاصل وتقدم الالات جانباً فإن تكلفة ربطة الخبز لا تتجاوز ٢٣٠٠ ليرة، مشيراً إلى أنه في حال قررت الحكومة رفع سعر الخبز فإن ذلك سيقلق رفعة فعل سلبية في ظل الفقر الذي يعيشه المواطن.

وأوضح بأن الحكومة تحسب كل تكاليفها للسلع على المستوردات وتشمل الفساد وسعر صرف

### ودائعه تراجعت ١١ مليار ليرة خلال آب

## المصرف الزراعي يقرض ١,٢ ألف مليار ليرة في ثمانية أشهر ٨١ بالمئة منها لمؤسسة الحبوب

بيهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الأمثة التي يمارس المصرف فيها نشاطه، مؤكداً أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه جدول المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخرى أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل بها حالياً حيث ساهم تعديل جدول الاحتياجات بالموافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يساهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وعن تراجع الطلب على القرض الزراعي بعد رفع معدل الفائدة مؤخراً، أوضح أن حالة التراجع في الطلب على القرض كانت أشبه بطلب الربطة مؤقتة ثم عاد معدل الطلب على القروض الزراعي إلى ما كان عليه قبل رفع معدلات سعر الفائدة، وأن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليست هناك قروض استهلاكية

عبد الهادي شباط

أظهر تقرير مالي للمصرف الزراعي حصلت على نسخة منه أن الزراعة منح ١,٣ ألف مليار ليرة قروضاً لغاية شهر آب من العام الجاري وهو ما يمثل معدل تنفيذ ١٧٤ بالمئة من خطة الإقرض للعام الجاري، وتجاوزت إقراضات المؤسسة العامة للحبوب منها ١,٠٥٠ ألف مليار ليرة وهو ما يعادل نحو ٨١ بالمئة من إجمالي الإقراضات التي منحها الزراعي منذ بداية العام الجاري.

كما توزعت باقي قروض الزراعي على ١٥٤ مليار ليرة مؤسسة إكثار النذار و٢١١ مليار ليرة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، و١٥٥ مليار ليرة قروضاً للمؤسسة العامة للسكّر و٣ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للأقطان.

في حين أظهر التقرير إن إجمالي ودائع المصرف تجاوزت ٢٤٩,٨ مليار ليرة وهو ما يفيد بتراجع إجمالي ودائع المصرف بنحو ١١,٢ مليار ليرة عما كانت عليه في شهر تموز الماضي.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين مدير في «الزراعي» إن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما

## المجلس الأعلى للاستثمار يقرر إحداث المنطقة التنموية الأولى في منطقة اليرمون الصناعية بحلب عرنوس: إيلاء المناطق التنموية الأهمية المطلوبة الشهابي: أدعو الصناعيين المغتربين إلى الاستفادة من هذه الفرصة لإعادة ترميم منشآتهم

هنا غانم

استعرض المجلس الأعلى للاستثمار خلال اجتماعه الذي عقد أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء إجازات الاستثمار الممنوحة وفق القانون لعام ٢٠٢١ والواقع التنفيذي لعدد ١٨ منها، حيث بدأت ٧ مشروعات الإنتاج الفعلي بكلفة تقديرية ١٣٠ مليار ليرة سورية وقيمة للألات ٤٣,٦ مليار ليرة، في حين تم استيراد التجهيزات لـ ٥ مشروعات تمهيداً للبدء بالإنتاج، و٤ مشروعات في طور البدء بأعمال البنى التحتية، ويبلغ إجمالي عدد المشروعات الممنوحة إجازة استثمار بموجب قانون الاستثمار الجديد ٤٤ مشروعاً بكلفة تقديرية ١,٥ تريليون ليرة تؤمن ٣٩٩١ فرصة عمل، وتشمل قطاعات الخدمات والصناعات النسيجية والمواد الغذائية والمعدنية والكيميائية والغذائية والورقية والخشب ومواد البناء والسياحة والكهرباء والطاقة، موزعة على محافظات (ريف دمشق - حلب - حماة - السويداء - طرطوس - اللاذقية - حمص).

وأكد المهندس عرنوس الاستقرار في تقديم التسهيلات لإجازات المشروعات الاستثمارية ووضعها للإنتاج الفعلي في الوقت المحدد، والمتابعة المستمرة لمراسل تنفيذ كل مشروع وتذليل أي عقبات بما يضمن زيادة الإنتاج ورفع الأسواق المحلية بمختلف المواد والسلع، مشيراً إلى ضرورة إيلاء المناطق التنموية الأهمية المطلوبة ومنحها المزايا المتضمنة في قانون الاستثمار بهدف تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات متنوعة لدعم العملية الإنتاجية وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة وتأمين المزيد من فرص العمل.

وأقر المجلس إحداث المنطقة التنموية الأولى بمحافظة حلب في منطقة اليرمون الصناعية وكلف الجهات المعنية استكمال كل الإجراءات لتنفيذ المطلوب.

يذكر أن المشروعات الممنوحة إجازات استثمار وفق القانون ١٨ التي بدأت بالإنتاج الفعلي شملت إنتاج مواد صحية والمنتجات والمواد الأولية للمبيدات الحشرية والمهمات في عدرا الصناعية بريف دمشق، وإنتاج الزيوت والسمنة والزبدة النباتية في حماة، وإنتاج أكياس التعبئة في حلب، وصناعة المقليات الغذائية في ريف دمشق،



مدير عام الهيئة السورية للاستثمار مدين دياب أكد لـ«الوطن»، أن هناك سعياً حكومياً جاداً للاستثمار، والبيئة الاستثمارية السورية جاذبة موضحاً أهمية التشارك والتكامل مع المستثمر الخاص لتبسيط وتسريع الإجراءات تطبيقاً للقانون ١٨ لعام ٢٠٢١ مؤكداً أهمية التشارك والتفاعل بين الهيئة والجهات الحكومية المعنية لتكثيف الاستثمار ورياعيته ومواجهته تحدياته لجني ثماره التي بدأت بسبب القانون والمتابعة الحثيئة لهيئة الاستثمار في إطار الرعاية المتكاملة للمشاريع النمو الاقتصادي.

وتعليقاً على إقرار اليرمون كأول منطقة تنموية في حلب، كتب رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي على صفحته الشخصية على «الفيسبوك» أنه وبعد تسع سنوات من المطالبات بقانون خاص للمناطق المنضرة، وبعد أن أبلغتهم الحكومات السابقة باستحالة ذلك، تم اليوم اعتبار منطقة اليرمون الصناعية المدمرة منطقة تنموية خاصة تطبق عليها ميزات وإعفاءات قانون الاستثمار الجديد، علماً حصل على بعض الميزات والمحفزات.

ودعا الشهابي الصناعيين المغتربين إلى الاستفادة من هذه الفرصة الذهبية في إعادة ترميم منشآتهم، مؤكداً أن الاتحاد سيكون عوناً لهم فيما يطلبونه ويحتاجون إليه.

صناعة مستهلكات طبية (الحاقدن الطبية) وبحال الاستثمار في المدينة الصناعية بعدران. ويضمن قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ تحقيق بيئة استثمارية جاذبة تشجع رؤوس الأموال المحلية والخارجية على الاستثمار في سورية، حيث يتميز والمتابعة المستمرة لمراسل تنفيذ كل مشروع وتذليل أي عقبات بما يضمن زيادة الإنتاج ورفع الأسواق المحلية بمختلف المواد والسلع، مشيراً إلى ضرورة إيلاء المناطق التنموية الأهمية المطلوبة ومنحها المزايا المتضمنة في قانون الاستثمار بهدف تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات متنوعة لدعم العملية الإنتاجية وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة وتأمين المزيد من فرص العمل.

وأقر المجلس إحداث المنطقة التنموية الأولى بمحافظة حلب في منطقة اليرمون الصناعية وكلف الجهات المعنية استكمال كل الإجراءات لتنفيذ المطلوب.

يذكر أن المشروعات الممنوحة إجازات استثمار وفق القانون ١٨ التي بدأت بالإنتاج الفعلي شملت إنتاج مواد صحية والمنتجات والمواد الأولية للمبيدات الحشرية والمهمات في عدرا الصناعية بريف دمشق، وإنتاج الزيوت والسمنة والزبدة النباتية في حماة، وإنتاج أكياس التعبئة في حلب، وصناعة المقليات الغذائية في ريف دمشق،

ومع ذلك، فإن الإحصاءات تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية لا يزال منخفضاً مقارنةً بالدول المجاورة، مما يعكس التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. ومع ذلك، فإن الحكومة تتوقع نموًا قويًا في المستقبل، خاصةً مع الإصلاحات الهيكلية التي يجري تنفيذها.

### الأردن يفرض رسوم ضعيف على الشاحنات السورية

## ١٢٠٠ شركة شحن من المحتمل أن تتوقف عن العمل بسبب ضرائب وزارة المالية

وفي السياق، أكد كيشور أن الجانب الأردني يفرض ضرائب على السيارات السورية تشكل ضعف ما يفرضه الجانب السوري على الشاحنات الأردنية، حيث تصل الرسوم إلى ٣٠٠٠ دولار عن كل شاحنة سورية ذهاباً وإياباً، لافتاً إلى أن أصحاب الشاحنات السورية عبروا أكثر من مرة عن انزعاجهم من أن ثمة شاحنة أردنية تدخل يومياً إلى سورية لتحمل البضائع السورية، وبالمقابل الشاحنات السورية محرومة من ذلك، إضافة إلى أنه طالب أكثر من مرة خلال الاجتماعات بالمعاملة بالمثل ليعتصنا من الاستقرار بعلمهم.

وحول ذلك، تواصلت «الوطن» مع رئيس اتحاد شركات السورية الأردنية من الإجراءات المفروضة عليهم التي تتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج، مبيّناً أن «الزراعي» يعمل على رفع خبرات العاملين لديه عبر تنفيذ برامج تدريب شاملة ومتكاملة تساهم في زيادة الخبرات والمهارات لدى العاملين في المصرف خاصة من تتطلب مهامهم التخصص والخبرة وتم تنفيذ العديد من أعمال ودورات التأهيل في مختلف الأعمال المصرفية والتقنية في مركز التدريب والتأهيل المصرفي، مؤكداً أن العاملين في التعامل مع طبيعة القروض التي تربطها المزارعون لجهة الضمانات والإجراءات التي يتبناها منتج القرض وهناك تركيز على تقديم كل التسهيلات الممكنة لمنح القروض للمزارعين عبر تبسيط إجراءاتها.

والتصريح وزير التجارة الداخلية عن تكلفة ربطة الخبز هل هو «مبته» أو نية لرفع سعرها؟ مصدر في التموين لـ«الوطن»: لا دراسة لتعديل سعر ربطة الخبز وأي حديث عن رفع سعرها عار عن الصدة جملة وتفصيلاً

عربش لـ«الوطن»: حساب التكلفة مع الفساد وسعر الصرف بالسوق السوداء

واضعه بالإنتاج، وبذلك تكون قد استبعدنا السماصرة والوسطاء، وهناك ٧ مشاريع

بدأت بالإنتاج الفعلي.

وعددت المشروعات الممنوحة إجازات استثمار وبدأت بالإنتاج الفعلي وفق القانون ١٨ قال: مشروع إغراق مواد صلبة والمبيدات الغذائية في ريف دمشق،

المجلس الأعلى للاستثمار يقرر إحداث المنطقة التنموية الأولى في منطقة اليرمون الصناعية بحلب عرنوس: إيلاء المناطق التنموية الأهمية المطلوبة الشهابي: أدعو الصناعيين المغتربين إلى الاستفادة من هذه الفرصة لإعادة ترميم منشآتهم

عربش لـ«الوطن»: حساب التكلفة مع الفساد وسعر الصرف بالسوق السوداء

واضعه بالإنتاج، وبذلك تكون قد استبعدنا السماصرة والوسطاء، وهناك ٧ مشاريع

بدأت بالإنتاج الفعلي.

وعددت المشروعات الممنوحة إجازات استثمار وبدأت بالإنتاج الفعلي وفق القانون ١٨ قال: مشروع إغراق مواد صلبة والمبيدات الغذائية في ريف دمشق،

### كيشور لـ«الوطن»: ٣٠٠٠ دولار تفرضا

### الأردن على كل شاحنة سورية

بالمثل، ولكن من المعروف أن ذلك قد يؤدي إلى إيقاف التصدير، مشيراً إلى أن وزارة النقل السورية تعالوت كثيراً مع الجانب الأردني وقدمت كل التسهيلات المطلوبة لإنجاح قطاع الشحن والتصدير، وخاصة أن الأسطول السوري للثقل ضخخ ومؤلف من ٢١ ألف شاحنة و٥٠٠٠ برد أو ١٤ قاطرة ومقطورة تعمل جميعها على القطاع الخارجي.

وتابع: «لكن السلبية الأولى تبدأ من الأردن على الرغم من أن وزارة النقل السورية هي التي تفرحت بكونها ممنوعة أيضاً استيراد الكثير من السلع السورية.